م/ كتاب القوانين

هو نتاج شيخوخة افلاطون ويحتمل ان يكون نشره قد تم بعد وفاته من قبل احد تلامذته ويذهب البعض الى ان فكرة هذا الكتاب قد تبادرت الى افلاطون عندما كان منهكا مع الملك دونسيوس في دراسة المقدمات المناسبة التي يجب ان تلحق بالقوانين

ان افلاطون في كتاب القوانين يهدف الى تحويل اعتماد مجتمعه السياسي الى القوانين بدلاً من الفيلسوف الحاكم، وهذا لا يعني مطلقاً انه قد تخلى عن نظريته في قيام الدولة المثالية، لانه اكد مراراً ان هدفه من(القوانين) هو ان يصف الدولة التي تلي في مرتبتها الدولة المثالية ؛ أي دولة القوانين كتفضيل يلي حكم الفلاسفة.

ولقد واجه كتاب القوانين نقداً حاداً بسب التباين الواضح من حيث الاسلوب أو من حيث التسلسل المنطقي للمواضيع وطبيعة الافكار المعروضة مقارنة مع كتاب الجمهورية .

لكن هذا النقد لايمنعنا من القول ان كتاب القوانين يضم في اكثر من موضع اشعاعات ذهنية قوية كالتي احتوتها كتابات افلاطون المبكرة، فضلاً عن ان افلاطون قد حاول فيه ان يواجه الحقائق الواقعية بطريقة واقعية.

أولاً : مدينة القوانين

افلاطون في كتاب القوانين اعاد تنظيم مدينته على أسس جديدة مغايرة لتلك الأسس التي قامت عليها مدينة الجمهورية وفي مولفه القوانين لم يحاول افلاطون ان يصف لنا أو يضع قواعد متصورة لدولة مثالية وانما تعدى ذلك الى تقديم التصور الافضل بالنسبة لتلك الدول التي يمكن ايجاده بالواقع.

فهذه الدولة- دولة القوانين- بالنسبة الى الدولة المثالية هي شر لابد منه، فطالما انه ليس هنالك من شي يمكنه السمو والرفعة على الفكر بما في ذلك القانون وبما انه لايوجد شخص له من الموهبة الطبيعية أو الحد الكافي للقيام باعباء الحكم كسيد مطلق دون ان ينساق مع الاهواء ومايترتب عن ذلك الانسياق من قسوة وظلم؛ وبما ان ليس بالإمكان العثور على ذلك الفرد المتفوق صاحب الفكر النير والعقل الراجح ، اذن نضع الأمر للقانون.

س/ ماهي مظاهر التحول الفكري التي طرات على افكار افلاطون في كتاب(القوانين)؟

- ❖ اقتنع افلاطون بوجوب توسيع قاعدة المجتمع السياسي وعدم قصره على فئة معينة من المواطنين فطالب باشراك جميع المواطنين في إدارة شؤون المدينة وبالتالي اعطاءهم قدر كافياً من التعليم يؤهلهم لتفهم قوانين المدينة ومعرفة اصولها ، وهو هنا يختلف تماماً عما ذكره في الجمهورية بشأن طبقات المدينة والتعليم فيها.
- ❖ أقر افلاطون ان الشيوعية هي النظام الامثل ولكنها ومع ذلك أسمى من ان يستطيع البشر تحقيقها،وبناءً على ذلك نراه يتخلى بسب الضعف الانساني عنها ويدعو الى الى قيام الملكية الخاصة والاسرة.
- ❖ جعل افلاطون المواهب الطبيعية والاستعداد الشخصي الاساس للتميز بين مواطني الجمهورية وأقر ا ن الفصل المطلق بين الطبقة الدنيا وبين طبقتي الحكام والمحاربين بحيث لاسبيل للانتقال من الطبقة الاولى الى احدى الطبقتين الاخريين ، في حين وجد في كتاب القوانين ان الثروة هي أساس التقسيم الطبقي ، مع إمكانية الانتقال من طبقة الى أخرى ، بتعبير آخر ان الفصل بين الطبقات في الجمهورية وراثي ، في حين اصبح في مدينة القوانين غير وراثي.
- ❖ رغم إقرار افلاطون في كتاب(القوانين) الصورة العامة للمنهج الدراسي(المشتمل على تعليم الموسيقى والرياضه البدنية) الذي ورد في(الجمهورية) إلاَّ انه احدث تغيرات كبيرة في نظام التعليم:

فافلاطون عمل على استحداث نوع من المدارس المنظمة العامة يقوم فيها المعلمون بالاجر بتدريس منهج مفصل كامل يشمل المرحلتين الاولى والثانية ؛ أما عن علاقة هذا النظام بالدولة فان افلاطون يجعل الموظف الذي يتولى شؤون المدارس هو وزير التعليم ، فنظرية التعليم في(كتاب القوانين) تختلف عما كانت عليه في الجمهورية ، فهي نظرية لنظام خاص بمعاهد التعليم .

ثانياً: نظام الحكم في مدينة القوانين

عالج افلاطون في كتاب القوانين نظام الحكم وأشكاله ووضع لمدينته دستور ياخذ بفكرة **النظام المختلط** وهو النظام الذي يجمع في إطاره بين عناصر ومبادئ مختلفة مستقاة من انظمة أو اتجاهات متباينة بصورة **تحقق الانسجام والتوازن بين القوى المتعارضة** ، وتعدَّ هذه الفكرة الاساس الذي اقيم عليه فيما بعد مبدأ الفصل بين السلطات ، ولقد بنى افلاطون نظامه المختلط على اساس دمج عناصر من النظام الملكي مع عناصر أخرى من النظام الديمقراطي بعدّهما النظامين الرئيسين

للحكم الذين يقومان على مبدأين متعارضين ، فالنظام الملكي يقوم على مبدأ السلطة(الحكمة) والنظام الديمقراطي يقوم على مبدأ الحرية، فإذا أمكن الجمع بين خصائص النظامين في نظام واحد، أي اذا تحققت الحكمة عند الحاكم من جهة وأمكن ضمان الحرية للمحكوم من جهة أخرى يتحقق بذلك الاستقرار .

وهكذا نجد ان افلاطون بدلاً من ان يعمد الى تحويل الملوك الى فلاسفة ويفغل عن الشعوب يحاول كما حاول الساسة العمليون في اوقات كثيرة ان يوفق بين الملكية وقضية الحكم الشعبي؛ اما السبيل الى تحقيق الانسجام والتوفيق فهو كفالة قدر من الحرية في النظام الملكي او تقرير المزيد من السلطة في النظام الديمقراطي لهذا يتجه افلاطون نحو اقرار اسلوب الجمع في دستور بين مزايا الملكية في احترام السلطة وتدعيمها وبين مزايا الديمقراطية في تقديس الحرية وحمايتها ، ولذا فانه يقدم لنا نظاماً يعدّ مزيجاً من النظام الارستقراطي والنظام الديمقراطي يمكن ان يسمى **بالنظام الاستقراطي الديمقراطي أونظام مدينة القوانين** .

- مدينة القوانين توجد فيها ثلاث هيئات رئيسة هي:

- **المؤتمر العام**: هو بمثابة السلطة التشريعية وتشترك فيه طبقات المواطنين الاربعة ويكون حضور الجلسات اجباري بالنسبة للطبقتين الاغنى وتفرض غرامة على الذين لايواظبون على حضور الموتمر من اعضاء هاتين الطبقتين.
- **المجلس**: هو بمثابة الهيئة التنفيذية ويضم ٣٦٠ عضو بمعدل ٩٠ عضو من كل طبقة ويتم انتخابهم بطريقة القرعة ، وينقسم المجلس الى اثني عشر قسماً أو لجنة تتناوب فيما بينها شهرياً.
- **القضاة أو المحاكم** : توجد فيها هيئات عدة

- هيئة حراس القوانين المكونه من ٣٧ عضواً ومهمتهم سلامة تطبيق القوانين وحفظ الجداول الانتخابية.
- هيئة أخرى تتكون من ١٢ حارساً مهمتها المحافظة على الدستور والقوانين الاساسية للمدينة .
- هيئة القضاة الموكول لهم مهمة الفصل في القضايا الجنائية والمدنية ويتم اختيارهم عن طريق القرعة.

ويتبين من النظام المقترح لمدينة القوانين انه جمع بين المبادئ الارستقراطية والمبادئ الديمقراطية فهذا النظام

- ❖ جعل المساواة والحرية هي القاعدة الرئيسة إلاَّ انه حد من آثارها من خلال جعل الانتخاب هي الوسيلة لاختيار الحاكم – وهي وسيلة ارستقراطية- كما هو معروف.
- ❖ حضور المؤتمر العام اجبارياً بالنسبة لافراد الطبقتين الاغنى ، والطبقتين الدنيتين غير ملزمة بالحضور.
- ❖ تقسيم المجلس على طبقات المجتمع الاربع ، فيجعل لكل طبقة 90 عضواً يمثلونهم في المجلس.